دور الخلافات الزوجية في وقوع جرائم القتل العمدي داخل الوسط العائلي.
دراسة وصفية تحليلية لمرتكبي الجريمة بولاية عنابة

The role of marital disputes in the occurrence of intentional murders with in the family milieu.
- An analytical descriptive study of the perpetrators of the crime in Annaba-

غندور هاجر[1]،*

[1] جامعة باجي مختار، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع،(الجزائر) hadjer.grandeur@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام:03-05-2021 تاريخ القبول: 01-07-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص: تعد جرائم القتل العمدي المرتبطة بالخلافات الزوجية، من أكثر الجرائم التي أصبح ارتكابها شائعا في الآونة الأخيرة وفي مجتمعنا الجزائري وبالتحديد داخل الوسط العائلي أو الأسري، ولعل سبب ذلك يعود الى تلك الظروف المحيطة بالطرفين كحد سواء ونتيجة لضغوط الحياة أيضا وصعوباتها وفي الغالب عدم التوافق بين الطرفين فيحدث هذا الاصطدام، مما يكون هذا الفعل الإجرامي كرد فعل سلبي عن ذلك. والتي لا تقتصر هذه الخلافات الا على الزوجين بل وتأثيرها على الأبناء الذين نجدهم هم الآخرين يقدمون على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم ولكن بصفة نادرة، هذا النوع من الجرائم الذي يرتكب داخل الوسط العائلي نتيجة لتلك الخلافات الزوجية. ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة اجراء دراسة ميدانية على عينة من مرتكبي جريمة القتل العمدي وذلك من خلال الاطلاع على أربع ملفات متعلقة بقضايا القتل العمدي بولاية عنابة، متطرقين فيها إلى إبراز ما مدى دور الخلافات الزوجية في وقوع جرائم القتل العمدي داخل الوسط العائلي، ومستعينين بذلك منهج دراسة الحالة، وكذا الاعتماد على الملاحظة والوثائق، وذلك بغرض توضيح دور الخلافات الزوجية في وقوع جرائم القتل العمدي.

الكلمات المفتاحية: الخلافات الزوجية؛ الجريمة؛ المجرم؛ القتل العمدي

Abstract: One of the most common crimes committed in recent times and in Algerian society, specifically within the family or family environment, is intentional murder, which is due both to the circumstances surrounding the parties and also to the pressures and difficulties of life and often to the mismatch between the parties. This collision is a negative reaction to this criminal act. These disputes are not limited only to the spouses, but also to the children whom we find to be the ones who commit such crimes, but rarely the kind of crimes committed within the family as a result of these marital disputes. Through this study, we have attempted to conduct a field study on a sample of perpetrators of premeditated murder by looking at four files on cases of premeditated murder in the state of Annaba, in order to highlight the role of marital disputes in the occurrence of intentional murder within the family, using the methodology of the case study, as well as to draw on observation and documentation, with a view to clarifying the role of marital disputes in the occurrence of intentional murder.

Keywords: Marital disputes; crime; The criminal; Premeditated murder; provocation; crime; Murder; Premeditated murder.

* المؤلف المراسل

1- مقدمة:

تعد جريمة القتل العمدي ظاهرة اجتماعية سلبية موجودة في كل المجتمعات البشرية على اختلاف ثقافاتها وأسسها الاجتماعية وكذا درجة نموها وتقدمها الاقتصادي. كما أنها تعد من أخطر الجرائم المرتكبة في حق الضحية، وما تخلفه من آثار سلبية لا تقتصر على القضاء على الضحية والتخلص منها فقط، وإنما تتعدى آثارها على المجرم القاتل وكذا على المجتمع الكبير، باعتباره هو المسؤول عن ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم نتيجة لما يفرضه على بعض من أفراده من قيم ومعايير وسنن قد لا يتجاوب معها في الغالب فينشأ تصادم ما بينهم مما يلجؤون إلى هذا السلوك انتقاما منه أو لعدم تجاوبهم لمقتضيات ومعايير مجتمعهم. وعلى هذا الأساس فقد اهتم الكثير من الباحثين في ميادين علم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم النفس بدراسة هذه الجريمة خاصة داخل المحيط أو الوسط العائلي باعتبار أنه من المفروض أن يكون لهذه الأخيرة دور إيجابي في بناء وسواء سلوك الفرد لا انحرافه أو حتى إجرامه، ولكن نظرا للظروف السيئة التي قد تعتريها لتلك الأسرة من شأنها أن تخلق صراعات وتصادم بين أفراد عائلتها من ينتج عنه مثل هذا النوع من السلوكات الإجرامية والغير مقبولة اجتماعيا. لذلك تعد دراسة جرائم القتل العمدي داخل الوسط العائلي من المواضيع المهمة التي لابد من معالجتها حتى نتمكن من تشخيص أسباب وعوامل ارتكابها بما فيها جرائم القتل العمدي الناتجة عن الخلافات الزوجية.

2- مشكلة الدراسة:

تعتبر زيادة معدلات جريمة القتل العمدي في المجتمع الجزائري مؤشرا على الأزمات والظروف السيئة التي يعاني منها هذا المجتمع سواء كانت هذه الأزمات نتيجة ظروف محلية تتعلق بمستوى التجانس الثقافي أو حتى متعلقة بظروف الفرد من فقر وبطالة وسوء في التنشئة الاجتماعية.....الخ. فارتكابها لم يعد مقتصرا على فئة معينة بل أصبحت تشمل جميع الشرائح العمرية وهذا في حد ذاته ما يشكل خطورة لا تقتصر على المجرم والضحية بل يتعدى الضرر بذلك عائلة المجرم وكذا الضحية وحتى المجتمع الكبير الذي له هو الآخر دور في وقوع مثل هذا النوع من الجرائم. وخاصة تلك جرائم القتل العمدي التي تحدث داخل الوسط العائلي، من قتل ضد الأصول، قتل الأزواج لزوجاتهن، قتل الزوجات للأزواجهن، ولعل يربط العديد من الباحثين أنه مثل هذه الجرائم بين الطرفين عادة ما ترتكب نتيجة لخلافات قائمة بين الطرفين، والتي يطلق عليها بمصطلح الخلافات الزوجية والتي تنشأ هذه الخلافات لعوامل عدة ومتنوعة: **انخفاض الوازع الديني، العجز الجنسي للأزواج، خلافات الميراث، الضغوط النفسية، المشكلات الاجتماعية، الفقر، الإدمان، البطالة، العنف الأسري، الخيانة الزوجية، سوء المعاملة الزوجية.....وغير ذلك**، فتكون بذلك عامل في ارتكاب جريمة القتل العمدي في حق أحد الطرفين. ولقد أتت هذه الدراسة لتبين لنا مدى دور الخلافات الزوجية في وقوع جرائم القتل العمدي في ولاية – **عنابة**–، محاولين في ذلك الإجابة على السؤال الآتي:

هل تعد الخلافات الزوجية عاملا مساهما في ارتكاب المجرم لجريمة القتل العمدي؟، والذي انبثقت منه الفرضية الرئيسية التالية: **تعد الخلافات الزوجية عاملا مساهما في ارتكاب المجرم لجريمة القتل العمدي**، والذي تفرعت منه الفرضيات الجزئية التالية:

- **يعد سوء المعاملة الزوجية سببا في تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي.**

❖ **يعد الإنحلال الأخلاقي للزوج سببا في تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي.**

❖ **تعد شكوك الزوج بخيانة زوجته من أسباب تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي.**

3- أهداف الدراسة: ومن خلال تحديدنا لمشكلة الدراسة، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تقديم فهم علمي اجتماعي حول دور الخلافات الزوجية في وقوع جرائم القتل العمدي داخل الوسط العائلي، وذلك من خلال تحقيق أهداف الدراسة، والتي تمثلت في مايلي:

♣ **توضيح ما إذا كان للخلافات الزوجية دورا في ارتكاب جريمة القتل العمدي.**

♣ **توضيح وابراز العوامل والأسباب التي تنجم عنها الخلافات الزوجية وتكون سببا في وقوعها والتي تؤدي بأحد الطرفين إلى الاعتداء على الآخر وقتله.**

4- تعريف المصطلحات:

1.4- تعريف الخلافات الزوجية: من المنظور الاجتماعي يعرف مصطلح الخلافات الزوجية، بأنها تضارب وجهات نظر الزوجيـــن وتباين أفكارهما، ومشاعرهما واتجاهاتهما حيال بعض الأمور التي تخص أيا منهما أو كليهما، مما ينتج عنه ردود أفعال غير مرغوب فيها، وتظهر الخلافات وتوضحه.**(الرشيدي، بشير صالح وآخرون،1997م، ص 181)**. وكتعريف اجرائي للخلافات الزوجية هو النزاع الدائم بين الزوجين والذي يتعلق في إحدى الجوانب التالية: الاجتماعية، العاطفية، السلوكية، الشرعية، الشخصية، الاقتصادية، وكذا الصحية، النفسية، الجنسية، التعليمية، الوظيفية، وطريقة التعامل بين الزوجين وما يتعلق بالأطفال. إذ يؤدي هذا النزاع إلى عدم تحقيق التوافق الزواجي مما يلجأن البعض من الزوجات إلى الخروج من بيت الزوجية وعدم استمرارية الاستقرار مع الزوج، وطلب الانفصال عنه نهائيا، والذي ينتج عنه احداث قطيعة نهائية بين الطرفين كالتخلص من الطرف الآخر، كأن يقوم الزوج بقتل زوجته عمدا نتيجة لذلك، ومن جهة أخرى تأثر الأبناء بهذه الخلافات ما ينتج عن ذلك بما يسمى بجرائم الصغار، كأن يقوم أحد الأبناء بقتل والده.

2.4- تعريف الجريمة: وقد كان لفقهاء القانون الجنائي إسهام في تعريفهم للجريمة على أنها:" **فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية، يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا". (عوض محمد عوض،1980م، ص32).**

3.4- تعريف المجرم: وهو الشخص المريض اجتماعيا للأنه ينساق إلى تصرفاته التي هي مضادة للجماعة أو المجتمع بسبب مرضه. أي أنه ذلك المجرم الذي يعاني من اضطرابات وخلل اجتماعي مما يؤدي به إلى ارتكاب الجريمة. **(عبد الله أوهايبية ، 2003م، ص 12).**

4.4- تعريف القتل العمدي: وتعرف **المادة 254 من ق.ع.ج.** القتل العمدي بقولها:" أن القتل هو إزهاق روح إنسان عمدا". **(المادة254، المتعلق بقانون العقوبات، ص86).**

5- عوامل نشأة السلوك الإجرامي لدى المجرم القاتل (العوامل الإجرامية): ولقد تعددت عوامل نشأة السلوك الإجرامي بتعدد التوجهات النظرية التي تناولت الإجرام بالبحث والدراسة، وفيما يلي سنجمل أهم تلك العوامل،

والتي تتمثلت فيما يلي:

1.5- عوامل وراثية تكوينية: ويقصد بها تلك العوامل التي يولد الفرد مزودا بها، أو التي تتكون لديه في مطلـــع طفولته. وبعبارة أخرى فإنها الإمكانيات التي تمكنه فيما بعد من استقبال المثيرات والضغوط والدوافع المختلفة والاستجابة لها بطريقة معينة. ومن أمثلة ذلك الاضطراب أو التلف أو المرض أو الحساسية الخاصة بالجهاز العصبي كاضطراب الغدد من حيث النقص أو الزيادة في الهرمونات، والتشوهات الخلقية، والنقص العقلي، والشدة أو الضعف في الدوافع الغريزية وبخاصة ما يتعلق بالدوافع الجنسية والعدوانية، والتبلد أو الحساسية الشديدة لمواقف الحرمان والإحباط. وعلى الرغم من وجود هذه العوامل، فإن للعوامل النفسية والاجتماعية دورا كبيرا في التقليل من آثارها أو تضخيمها، وذلك للأنها بمثابة المادة الخام التي تتناولها البيئة النفسية والاجتماعية بالتعديل والتعبير وتقرير الاتجاهات التي تسير فيها الشخصية.

2.5- عوامل مهيئة أو ارتقائية: ويقصد بهذه العوامل تلك المؤثرات التي تتعرض لها الشخصية خلال مراحل النمو النفسي المختلفة ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة وما قبلها حتى مرحلة النضج والرشد، وهي عوامل حاسمة للأنها تهيئ الفرد للإصابة بالاضطراب النفسي والسلوك المنحرف في أي صورة من صوره، كنتيجة لنوع العلاقات والضغوط التي تتم بين الفرد وما يحيط به من أشخاص في مواقف مختلفة. اضطراب هذه العوامل يعني فشل عملية نمو الفرد وتنشئته وتطبيعه الاجتماعي، أي اضطراب شخصيته. هذا الاضطراب الذي قد يفصح عن نفسه في شكل أعراض المرض النفسي كما قد يفصح عن نفسه في شكل السلوك الإجرامي.**(أحمد هارون وآخرون، 2009م، ص ص 66-67)**

3.5- عوامل مثيرة أو معجلة: ويقصد بها الأحداث أو المواقف الصادمة والعنيفة التي تهز الاتزان الانفعالي والعقلي للفرد، وبعبارة أخرى هي الأزمات التي يمر بها الفرد مباشرة بحيث تظهر في أعقابها الصور المختلفة للسلوك المرضي ومنه السلوك الإجرامي، والتي يرى فيها العامة أنها المسؤول الأساسي عن اضطراب شخصية الفرد أو سلوكه الشاذ. وتتمثل هذه المواقف أو الأزمات الشديدة في الحرمان أو الإحباط المفاجئ الشديد للرغبات والدوافع والحاجات أو في المواقف التي تحدث لدى الفرد إثارة انفعالية وعقلية عنيفة، ومن أمثلتها عند الشخص الراشد تلك الآزمات والمواقف العنيفة سواء التي تتعلق بعلاقات الجنس أو الحب أو الزواج، أو بأزمات الجسم كالمرض الخطير والإصابة والعاهات والتشوهات، أو بأزمات ومواقف العمل والعلاقات الاجتماعية. لكن لابد من الإشارة أن مثل هذه المواقف والأزمات قد تؤدي أو لا تؤدي إلى اضطراب في الشخصية أو إلى السلوك الإجرامي. وذلك للأن تفسيرها يتوقف على كيفية إدراك الفرد للأزمة وعلى كيفية استجابته النفسية لها.**(أحمد هارون وآخرون، 2009م ، ص ص 65- 66)**

6- المقاربات النظرية المفسرة لجريمة القتل:

1.6- تفسير الاتجاه السيكولوجي لجرائم القتل: كانت منطلقات هذا الاتجاه النفسي في تفسيره للجريمة كرد فعل للاتجاهات الفكرية القديمة، وثورة علمية عليها. وكان ظهور آراء مدرسة التحليل النفسي في هذه المرحلة فضل كبير في تغيير الاتجاه الفيزيولوجي والعصبي والوراثي في تفسير هذا السلوك. **(مصطفى محمد محمود،1998م،ص116)**.اذ يرجع أصحاب الاتجاه النفسي السلوك الإجرامي للأفراد الى طبيعة التكوين النفسي

لهم مثل نظرية التحليل النفسي. فالإجرام في نظر علم النفس لا يختلف عن الأمراض العصابية فمصدرها القلق والكبت، فالقلق شعور عندما يشتد بالفرد يتطلب تنفيساً ليخفف من مضاعفاته وما يسببه من مضايقات قد يدفع بالأفراد لاتخاذ أنماط سلوكية اجرامية.**(مصطفى فهمي،1979م، ص115)** وبالتالي فالعوامل النفسية لها دور كبير في ارتكاب أيضا بعض الأشخاص لجرائم القتل وأن هاته الجريمة ماهي الا محصلة للكبث الذي ينتج نتيجة الصراع النفسي، والطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجا اجتماعيا مقبولا، فضلا عن ذلك العقد النفسية الناتجة عن الصراع بين غريزة الذات والشعور الاجتماعي(الاختلالات الغريزية)، وغيرها من الاضطرابات والأمراض الأخرى الواقعة على مستوى شخصية الفرد المجرم والتي تدفع بأصحابها الى الوقوع في السلوك الإجرامي. **(حمود نوار النمر، 2015م، ص503)**. فقد انطلق سيغموند في تفسيره للسلوك الإجرامي من فكرة أن هذا السلوك هو أنه نتاج للصراع القائم بين الهو و الأنا، فاذا نجحت الأنا في مساعيها اتزن السلوك وعاش الفرد متكيفا مع البيئة المحيطة به، أما في حالة فشلها فقد ينحرف السلوك فيصبح شاذا أو اجراميا في اتجاهاته. وبمعنى أدق فقد يكون سلوك المجرم القاتل عبارة عن سلوك لا شعوري هدفه التعويض أو الإبدال والتخلص من الصراع الذي يعانيه جراء الصراع ما بين المكونات النفسية الثلاثة لشخصيته من ناحية، ومطالب المجتمع وقواعده السلوكية من ناحية أخرى. فمحدودية قدرة الفرد على الكبث الدائم للدوافع (الهو) وغرائزها بصورة كافية يقوي احتمال أن يصبح الفرد مجرما قاتلا وقد يدفع به الى قتل ضحيته، في غالب الأحيان رغبته في العقاب وتخفيفا للشعور بالذنب. ومن تمة فعند تفسير سلوك المجرم القاتل حسب هذا الاتجاه النفسي وحسب منطلقات فرويد لابد من الانطلاق من فكرة أولية وهي أن سمات شخصية القاتل لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل قد تكون متأثرة بالعوامل النفسية التي تكونت في مرحلة الطفولة المبكرة الخاصة به ونتيجة التنشئة الاجتماعية أيضا والتي لها دور كبير في بناء شخصية الفرد. اذ أن رواسب هذه العلاقات تظل عالقة بشخصيته وتصبح دافعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته. فمثلا اذا كانت حياة هذا المجرم القاتل العائلية قاسية بطبيعة الحال أثرها سينعكس على مستقبله وقد تؤدي الى انحرافه أو ارتكابه للجريمة وذلك تعبيرا عن طاقة غريزية لم يجد لها مخرجا اجتماعيا فأدت به الى الإجرام والى قتل ضحيته.**(حمود نوار النمر،2015م، ص503)**، وهذا ما قد أشار اليه فرويد في فكرته وبأن الاضطرابات العائلية التي يعيشها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة والعلاقات الغير السليمة التي تنعكس على حياته المستقبلية تبقى رواسبها عالقة في شخصيته وتصبح دافعا لا شعوريا للانحراف أو ارتكابه جريمة القتل أو أي جريمة أخرى.**(عبدالرحمن العيسوي، دون سنة، ص46)** ومن ثمة فسيغموند يركز على فكرة أن كل انسان يولد مزودا بمجموعة من النزعات الغريزية، الا أن الأفراد يختلفون في شدتها، فهي تشتد عند البعض فتدفعهم الى سلوك اجرامي يتعارض مع مقتضيات القانون وأوضاع الجماعة الأخلاقية والحضارية، ومن ثم يقع ما يسمى بالجنوح عند الصغار أو الجريمة عند الكبار.**(عادل الأشول،1987م، ص38)** وبالتالي فالسلوك الإجرامي وجريمة القتل بالتحديد ليست الا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنا حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينا آخر. أي نتيجة لسوء تكيف الأنا وذلك بسبب ما تعرض له من صراعات حادة جرت بين الهو وبين الأنا الأعلى.

2.6- تفسير الاتجاه الاجتماعي لجرائم القتل: يرى هذا الاتجاه الاجتماعي أن السلوك الإجرامي ينشأ عـــــــن

عوامل اجتماعية تساهم في تكوينه مثل: الثقافة، الاقتصاد، الدين، الأسرة....الخ. فسلوكهم الإجرامي يكون مرتبط بعوامل سابقة في وجودها على الفرد، وهذه العوامل هي التي تدفع بالفرد الى انتهاج سلوك معين والسلوك الإجرامي أبسط دليل على ذلك.(**أحسن طالب، 1988م، ص 94**). فالبرغم من الاختلاف بين العلماء في تفسيرهم للسلوك الإجرامي إلا أنهم يؤكدون على فكرة جوهرية وهي دور البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد كعامل أساسي يساهم وإلى حد كبير في تكوين الجريمة. فلم يكن اهتمام علماء الاجتماع في تفسيرهم لها منصبا على الناحية العضوية والنفسية لشخص المجرم بل كان اهتمامهم مركزا على الناحية الاجتماعية وأثرها في دفع هذا الشخص لأن يكون مجرما. لذلك فهذا الاتجاه الاجتماعي يعتبر من أكثر الاتجاهات شيوعا وأخصبها انتاجا، وأكثرها استيعابا لكافة الظروف والعوامل التي يشيع تواجدها عند بحث أسباب الجريمة وعلة السلوك الإجرامي.(**عدنان الدوري،1984م، ص99**)، ولعل جريمة القتل تعد من أبشع الجرائم التي ترتكب ضد النفس البشرية، كما أن ارتكابها لا يتوقف على عوامل وأسباب نفسية مرتبطة بشخصية المجرم القاتل فقط، وانما تعد الظروف المحيطة بالقاتل من أهم العوامل والأسباب التي دفعت به الى ارتكابها، والى قتل الضحية دون مراعاة حق النفس الإنسانية. ومن ثمة فهذا الاتجاه يمثل محاولة علمية منهجية لربط جريمة القتل بأرضية اجتماعية واسعة تضم مجموعة من العوامل والمواقف الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مسؤولة عن مثل هاته الجرائم. ولعل من أهم العلماء والباحثين الذين كان لهم اسهام كبير في تفسيرهم للسلوك الإجرامي بصفة عامة وجريمة القتل بصفة خاصة، ايميل دوركايم وذلك من خلال ما جاء به في نظريته التي تعرف بنظرية الأنوميا أو اللامعيارية. وهو يعتبر أول من استخدم مصطلح الأنومي، أو فقدان المعايير، فتفسيره للسلوك الإجرامي كانت منطلقة من كون أن الظروف الاجتماعية تولد ما اصطلح على تسميته الأنوميا وما يتبعها من فقدان للمعايير الإجتماعية وكذا الإفتقار الى القواعد الإجتماعية، وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة تنطلق مجموعة من الشهوات والرغبات الخاصة بالفرد والمتحررة من كل قيد فيرتكب أفعالا تتنافى والنظام العام للمجتمع. كما اعتبر دوركايم الجريمة بأنها ظاهرة طبيعية اعتيادية ترتبط ببناء المجتمع وطبيعة الحياة الإجتماعية فيه، وهي من جهة أخرى تعبير عن انعدام الشعور والتضامن في المجتمع الذي تنتشر فيه.(**عبد الرحمن محمد أبو توتة،1999م، ص ص128-129**)، كما أنه يرجع السلوك الإجرامي الى فقدان التكامل الاجتماعي واضطراب القيم المنظمة للحياة، ويحدد بذلك ثلاثة عوامل تؤدي الى وضعية الأنومي، وتتمثل في فقدان السيطرة نتيجة لغياب الإرادة القادرة على التأثير على المحيط الاجتماعي وفقدان المعايير الواضحة التي توجه سلوك الفرد، بالإضافة الى شعور الفرد بالعزلة والاغتراب مما يدفع به الى الانحراف والإجرام.(**سليمان سليمان،2001م، ص284**). فحسب دوركايم فان الحياة بالمجتمع تفترض وجود قدر من النظام، فإذا أصيب هذا النظام بخلل انطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم ورغباتهم على نحو مخالف لما ارتضاه و أرساه المجتمع من نظام. لذا ترتفع معدلات الجريمة بشكل عام في فترات الأزمات الاقتصادية وكذا في فترات الرخاء الاقتصادي المفاجئ، وبذلك يصبح النظام غير قادرا على القيام بدوره كضابط لسلوك الأفراد، أما إذا ساد الرخاء في المجتمع فإن ذلك من شأنه أن يدفع الأفراد إلى تحقيق آمالهم العريضة بإمكانيات تقتصر عن ذلك مما يجعلهم غير قادرين على التكيف فيقدمون على ارتكاب سلوكات غير سوية بسبب ما يصابون به من إحباط وفشل كالإجرام بمختلف أشكاله، والقتل مثلا. (**عبد الرحمن محمد أبو توتة، 1999م، ص129**) وعليه فنظرية الأنوميا لدوركايم تؤكد على فكرة أن المشكلات الاجتماعية التي تؤدي

إلى الجريمة تعود إلى فكرة الأنومي، حيث يرى أن هاته الحالة –الأنومي– تعود إلى تصدع أو فقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات صناعية ومتقدمة، وبالتالي قد يفقد النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية ووظائفه الاجتماعية، ومن تمة فان فقدانها يؤدي إلى حالة الاغتراب المجتمعي وكذلك يؤدي بدوره إلى فقدان الضوابط الاجتماعية والتي تساهم هي الأخرى في ارتكاب جريمة القتل باختلاف أنماطها. وانطلاقا بما جاء به ايميل **دور كايم** نستنتج أن السلوك الانحرافي والإجرامي بوجه عام وجريمة القتل بوجه خاص ماهي الا سلوك مرتكب نتيجة الخلل البنائي في المجتمع، أي رد فعل فردي أو جماعي ناجم عن طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع، كالنظام الاجتماعي والثقافة السائدة. كما أن فكرة انعدام العدالة الموجودة في النظام الاجتماعي هو العامل الحاسم في نشوء وتطور السلوك الإجرامي وارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم. واذا ساد ذلك في المجتمع فانه يخلق جماعات مرهفة وأخرى محرومة، فيظهر من بين هذه الجماعات المحرومة أفراد يأخذون حقهم وحق جمعاتهم بأيديهم، والجريمة مثال على ذلك، مبررين أن النظام الذي لا يكون عادلا يحق للمحرومين تحقيق العدالة فيه بطريقتهم الخاصة. وهذا هو الحال عند الحديث عن جريمة القتل، فانعدام العدالة وضعف الوازع الديني يحدث خلل بين الأفراد وعدم التوازن في المجتمع، فيصبح لدى الأفراد دافعية للعمل الإجرام نتيجة للحرمان وعدم العدالة.

3.6– تفسير الاتجاه الاقتصادي لجرائم القتل: لقد اختلف الباحثون في مجال الجريمة وعلم الإجرام منذ القدم حول تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، ومدى دور المتغيرات الاقتصادية في دفع أفراد المجتمع الى الإجرام وارتكابهم نوع معين من الجرائم، وجريمة القتل على وجه الخصوص. وعلى هذا الأساس فقد ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث الحديثة من قبل علماء ساهموا هم الآخرون في تفسير هاته العلاقة وصلتها بجريمة القتل بصفة خاصة.**(عمر عبد الله المبارك الزواهرة،2009م، ص73)**. وفي هذا الصدد نجد روبرت ودسن**R.Wodson** الذي يؤكد أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في اهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب بسب الافتقار الى الخدمات العامة والدعم المالي. كما يوضح جيفريJeffrey أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع الى ارتكاب الجريمة بقوله أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي والجريمة.**(عمر عبد الله المبارك الزواهرة، 2009م،ص14)** ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية بمدى اتصالها بالتطور الإقتصادي وهو التغير الذي يحدث في النظم الاقتصادية كأن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي. وعادة ما يصاحب التطور الاقتصادي عدد من الظواهر والنتائج مثل: **الهجرة من الريف إلى المدينة، ارتفاع مستوى المعيشة،**.....الخ. ولا شك أن لكل من هذه النتائج تأثيره في الظاهرة الإجرامية. كما قد يؤثر مثلا ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان في اضطراب نفسي وتوتر عصبي لبعض الأشخاص وخصوصا الفئة التي تتعرض لقسوة البطالة أو عدم كفاية مواردها المالية للوفاء بحاجتها الأساسية مما يجعل تلك الفئة أكثر عرضة إلى ارتكاب الجرائم مثل المشاجرات والشغب وكذا القتل.**(فوزية عبد الستار:1995م، ص ص 106–108)** هذا ما يؤكد على مدى اعتبار أن العوامل الاقتصادية من العوامل المؤدية الى السلوك الإجرامي. وهذا ما أكدته الدراسات الميدانية للجرائم في المملكة العربية السعودية وفي أن الدوافع لبعض الجرائم كجرائم القتل وبنسبة **45%** من جرائم السرقة والقتل كان الدافع وراءها هو العامل

الاقتصادي. كذلك من النتائج التي توصل إليها مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية أن كثرة وقت الفراغ والبطالة قد تشكل مستقبلا أحد دوافع ارتكاب الجريمة لديهم، فاتضح أنه بنسبة **79.3%** من السجناء تعتبر البطالة عاملا هاما في ارتكاب جرائم القتل. وهذا ما أكده أيضا العالم الهولندي **وليام بونجر W.Bonger** في كتابه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية" على وجود علاقات وثيقة بين الإجرام والظروف الاقتصادية. وأن التطور الاقتصادي يصحبه بذلك تطور في الجريمة، فتحول الاقتصاد الزراعي الى صناعي كان مصحوبا بطبيعة الحال تطور في الجريمة.**(فوزية عبد الستار،1998م، ص58)**. ويضيف على ذلك أنه لا منازعة في وجود علاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية على الأقل بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال. وبالتالي فتحسن الظروف الاقتصادية يؤدي بذلك الى قلة ارتكاب جرائم الأموال كالسرقة مثلا، أو حتى القتل من أجل السرقة، بينما يؤدي سوء الظروف الاقتصادية الى ارتكاب مثل هاته الجرائم. وهذا ما أكدته دراسة الهزايمة، العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة في الأردن،**1993م**، والتي بينت في نتائج دراستها أنه هناك جرائم ما يتأثر بشكل واضح بالعوامل الاقتصادية كجرائم الإعتداء على الأموال، وجرائم أخرى ولكن بصورة أقل وضوحا مثل: جرائم الاعتداء على الأشخاص والقتل. وهذا ما أشار اليه أيضا التقرير الجنائي بالأردن في أن عدد الجناة المقبوض عليهم في جرائم القتل العمد لسنة**2001م**، بلغ **100** شخص كان منهم **24** شخص من فئة العاطلين عن العمل بنسبة **24%**.**(وريكات عبد الله محمد،2010م، ص358)**.

7-إجراءات الدراسة الميدانية:

1.7- مجالات الدراسة:

أ- **المجال البشري:** المقصود بالمجال البشري هم الأشخاص الذين قمنا بإجراء البحث عليهم عن طريق محاضر تم الحصول عليهم من **فرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي**-، والذي تمثلت في (04 حالات)، قاموا بارتكاب جريمة القتل العمدي في حق ضحاياهم.

ب- المجال الزماني: وقد اقتصرت الفترة بين شهر **جانفي 2017م**، إلى غاية شهر **أفريل 2019م**، مع الإشارة أنه بصعوبة تم الحصول على ملفات هذه الحالات.

ج- المجال المكاني: في دراستنا قمنا بالاستعانة **بفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي**- من خلال تحليل المعطيات المستقاة من محاضر السماع والتحقيق للمتابعات القضائية الخاصة بجرائم القتل العمدي المرتكبة.

2.7- مجتمع الدراسة: وتكون مجتمع دراستنا من مجموعة من الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة القتل العمدي.

3.7- العينة وكيفية اختيارها: فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد شملت مجموعة من الاشخاص كانوا قد أقدموا على ارتكاب جريمة القتل العمدي في حق ضحاياهم، وتم اختيارهم بطريقة قصدية على غيرهم من المجرمين الذين ارتكبوا نوعا آخر من الجرائم. وقد شملت **04 حالات**.

4.7-المنهج المتبع في الدراسة: لقد اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج **دراسة الحالة** هذا الأخير الذي يهدف إلى معرفة علاقة المجرم القاتل بالضحية، وكذا التعرف على الظروف المحيطة بالمجرم من أجل معرفة ما اذا كان بالفعل أن الخلافات الزوجية تعد من العوامل والأسباب التي تؤدي بالمجرم القاتل الى ارتكاب هذه

الجريمة، جريمة وذلك بطريقة تفصيلية دقيقة، ومن ثم تحليلها ومعرفة مضمونها. وقد استعانت الباحثة لهذا المنهج من خلال دراستنا لبعض الحالات المتمثلة في أشخاص أقدموا على ارتكاب جريمة القتل العمدي.

5.7-الأدوات والتقنيات المستخدمة في جمع البيانات: وقد قمنا بالاستعانة ببعض التقنيات مثل:

أ- **جمع الوثائق:** وذلك من خلال **محاضر التحقيق** والتي تحتوي فيها على وقائع الجريمة، والمعلومات الخاصة بالمجرم.

ب- الملاحظة: وتم الاستعانة **بالملاحظة العلمية** وذلك من خلال ملاحظة الملفات المتعلقة بجريمة القتـــــــل العمدي، حتى نتمكن من خلال هذه الملاحظة من تحليل معطيات هذه الجريمة وملاحظة حيثياتها، بهدف معرفة ما اذا كان لهذا العامل(الخلافات الزوجية) دور في وقوع مثل هذه الجرائـــــم.

ج-تقنية تحليل المحتوى: ولقد تم الاستعانة بها من خلال تحليلنا لمحتوى تلك المحاضر القضائية التي تحتوى على المعلومات والوقائع الخاصة بالجريمة.

8-عرض ومناقشة الحالات:

1.8- عرض الحالات:

الحالة رقم01: جناية القتل العمدي.

تعود وقائع الجريمة بالتحديد إلى عام 2010م، أين اهتزت مدينة عنابة على وقع جريمة قتل ضد الأصول وهي مختلفة عن بقية جرائم القتل العمدي الأخرى، أين قامت طفلة صغيرة بالغة من العمر 11 سنة بقتل والدها الذي يبلغ من العمر 44 سنة وذلك نتيجة شجار عائلي كان قائم بين والد المجرمة ووالدتها. تعيش الفتاة في جو أسري مضطرب متفكك يتميز بالصراع والشجار المستمر بين والديها. فالعنف التي تتعرض إليها والدتها من قبل والدها بالفترة الأخيرة ما أدى بها إلى ضرورة إحضار شهادة طبية تثبت فيها صحة تعرضها للتعنيف من قبل زوجها، وبمجرد عودتها إلى المنزل لم يسمح لها زوجها بالدخول واستفسر منها عن سبب الخروج بالرغم من تنبيهه إياها بعدم فعل ذلك، إلا بعد أن اضطرت ابنته للكذب على والدها وبأن والدتها تعرضت لوعكة صحية ما دفع بها إلى زيارة الطبيب للإجراء فحص طبي فسمح لها بعد ذلك بالدخول، وفي الوقت ذاته كان حاملا سكينا وكانت علامات الغضب بادية على وجهه. وترجع سبب الخلافات والمناوشات العائلية بين الزوجين نتيجة لتلك الشكوك التي كانت تراود والد المجرمة وبالضبط حول مقابلة والدتها لشخص آخر، وذلك بحكم عملها كعاملة نظافة والتي في العادة ما تعود إلى بيت الزوجية في ساعات متأخرة من الليل وهذا ما لم يتقبله زوجها، ما زاد أكثر في شكوكه وكان سببا في زيادة شدة الخلاف والشجار المستمر بينهما، أين قام والد الطفلة بالهجوم على زوجته وأسقطها أرضا ليتدخل أبنائها محاولين بذلك صد الاعتداء والدفاع عن والدتهم لكن دون جدوى، هذا ما دفع بابنته بأخذ المسدس الخاص بوالدها والذي كان واضعا إياه تحت الفراش، وقامت بتهديده في حالة مواصلته الاعتداء على والدتها. فتقدمت الأم إلى ابنتها وقامت بأخذ المسدس من يدها ولكن في الوقت نفسه أعاد والدها ضرب والدتها أين أسقطها أرضا محاولا طعنها بالسكين هذا ما جعل ابنته تقوم بالتقاط المسدس مرة أخرى موجهة إياه ضد والدها، فحاول نزع المسدس من يدها وفي تلك البرهة التي كان يحاول فيها الوالد نزع المسدس من يد ابنته تمكنت الطفلة من إطلاق النار على والدها وأسقطته أرضا بطلقة واحدة، فأسرعت الوالدة نحو ابنتها وانتزعت منها المسدس وقامت بوضعه فوق الخزانة، وقامت بالعويل والصراخ طلبا النجدة والمساعدة من الجيران. وحسب

تصريحات الضحية فقد كانت تعلم بمكان تخبأه المسدس بحكم أن والدها كان معتاد على تسليمها إياه بغية وضعه تحت فراش الفتاة، كما أكدت في تصريحاتها أنها كانت مجبرة في إطلاق النار على والدها بحكم أنه كان ماسكا والدتها من الخلف وبالتحديد من منطقة الشعر وواضعا السكين على رقبتها وكان يهدد بذبحها، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بالطفلة إلى حمل السلاح وإطلاق النار على والدها.

الحالة رقم02: جناية القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد.

بتاريخ 2017/09/24م، تلقت مصالح الأمن بدائرة البوني بلاغا مفاده إلى تعرض امرأة للاعتداء بسلاح أبيض داخل ساحة المؤسسة التربوية –حسين بوخطوطة–، أين أفضى بوفاة الضحية مباشرة تاركا إياها غارقة في دمائها في رواق إدارة المدرسة. وتعود حيثيات ارتكاب هذه الجريمة إلى عام 2017م، أين صرح والد الضحية بأنه ومنذ شهر جانفي من هذا العام ساءت العلاقة الزوجية بين الضحية والمجرم بسبب تصرفات هذا الأخير وإهماله لعائلته، بالإضافة إلى سلوكياته المنحرفة، وكذا دخوله السجن مرتين، هذا ما زاد من استياء العلاقة بينهما أكثر وأكثر، فقامت ابنته – الضحية– برفع دعوة خلع ضده، أين انتهت بصدور حكم نهائي من شهر جوان 2017م، وربحت القضية كما ربحت الحضانة للأبنائها. لكن بالرغم من ذلك حاول المجرم مرارا وتكرارا بكل الأساليب والطرق للاسترجاع زوجته وأبنائه إلى بيت الزوجية لكن دون جدوى، أين رفضت الضحية رفضا تاما. كما وقد صرح والد الضحية في أقواله أنه قد سمع من زوجته–والدة الضحية–، بأن المجرم أصبح يهدد ابنته بالقتل. إضافة إلى ما كشفه المقربين من المجرم وفي أن هذا الأخير كان في حالة غضب طلية الأيام السابقة وتوعد بقتلها بأي طريقة، خاصة وأن الضحية هي التي رفعت قضية الخلع ضده وحكمت المحكمة لصالحها وهذا ما زاد من حدة غضبه. وبالفعل وبالتحديد في تاريخ 2017/09/24م، قام المجرم بتنفيذ تهديده لزوجته، وقام بالاعتداء عليها وقتلها في وسط ساحة مدرسة –حسين بوخطوطة– بحي بوزعروة عندما كانت تنتظر خروج ابنتها من المدرسة. أين صرح عامل ببلدية البوني وهو شاهد على الواقعة، أنه وفي صبيحة تلك الحادثة كان منشغلا بتعبئة قارورات الإطفاء بالمدرسة وحوالي الساعة العاشرة والربع صباحا شاهد الضحية بساحة المدرسة وهي تتكلم مع المدير، حينها دخل المجرم وتكلم مع الضحية طالبا منها مرافقته إلى خارج المدرسة، فسمع الضحية وهي تقول له – المفاهمة مع والديا مش معايا أنا– ، وكان المتهم بحسب تصريحات الشاهد يضع تحت إبطه الأيسر وحسب ظنه سجادة، إذ به يقوم بسحب سكين كبير الحجم ووجه بضربة على مستوى الرقبة للضحية، ثم عدة ضربات على مستوى الكلى، وعندما سقطت على الأرض تدخل هو والعمال وأرادوا نزع السكين من يد المجرم، إلا أن هذا الأخير وجه له ضربة بواسطة السكين وكاد أن يصيبه هو الآخر على مستوى الرقبة، ثم تابع المجرم اعتدائه بالضرب على الضحية وذلك بإمساكه السكين على شكل عمودي موجها لها ضربة أخيرة بكل قوته، ثم لاذا بالفرار عبر صور المدرسة. وخلال استجواب المجرم بجريمته والتي ارتكبها في حق زوجته خلال جلسة المحاكمة، اعترف بجريمته منكرا بذلك ترصده للضحية وإصراره على قتلها، مؤكدا على أن الضحية كانت زوجته لمدة 10 سنوات ورزق منها ببنت وولد، ولكن نتيجة كثرة الخلافات القائمة بيننا، طلبت الضحية الخلع أمام المحكمة وصدر الحكم بذلك، أين تفككت حياتنا الزوجية وأصبحت لا أطيق العيش وحدي بعيدا عن زوجتي وعن أبنائي. ولقد أضاف المجرم في أقواله أنه ترجى الضحية للرجوع إلى بيت الزوجية لكنها دون جدوى. وعلى إثر ذلك أعاد سرد وقائع جريمة قتل زوجته بالتفصيل أين أكد أنه قام بحمل سكين كبير الحجم ووضعه داخل كيس ثم

قام بلفه بقميص متوجها إلى المدرسة لملاقاة ابنته التي اشتاق إليها كثيرا، وعندما وصل وضع السكين في جنبه الأيسر وصدفة التقى بطليقته –الضحية– أمام باب المدرسة وكانت تتهرب منه، وهذا ما يتطابق مع أقوال الشاهد فاغتنم الفرصة وطلب منها الرجوع لترفض الأمر ككل مرة، هذا ما أدخله في حالة غضب شديد وهستيريا قصوى وفلت أعصابه ليقوم على إثرها بإخراج السكيـــن ووجه لها عدة طعنات قاتلة.

الحالة رقم03: جناية القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد.

تعود وقائع هذه الجريمة إلى تاريخ 2018/09/13م، أين تم ارتكاب جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار والترصد بحي الريم غرب وسط مدينة عنابة، من قبل زوج ضد زوجته البالغة من العمر عشرين سنة، وذلك على خلفية رفض رجوعها إلى بيت الزوجية بسبب خلافات عائلية فيما بينهما. وتعود حيثيات هذه الجريمة قبل وقوعها بخمسة أيام، أين غادرت الضحية وقتها بيت الزوجية إلى مسكن أهلها بحي الريم، نتيجة المشاكل التي تعيشها مع المجرم وسلوكه الغير الجيد معها، من تناول المسكرات والتعدي عليها بالضرب. وقد صرحت والدة الضحية في أقوالها بأن المجرم يوم الحادثة وقبل وقوعها وفي حدود الساعة الواحدة زوالا قام بإحضار والدته من أجل تسوية الخلاف القائم بينه وبين ابنتها المرحومة. ولكن بعد أخذ ورد وحوارات بين الزوجين ووالدته وفي إقناعها بالرجوع رفضت الضحية العودة إلى بيت زوجها ومن ثم انصرف المجرم رفقة والدته، وفي الوقت نفسه وعلى الساعة الثانية وخمسة عشر دقيقة غادرت والدة الضحية متجهة إلى ابتدائية – شاوي حدة– للإحضار ابنتها المتمدرسة، وفي الوقت ذاته وبعد أن قام المجرم بإيصال والدته إلى المنزل بحي الصرول قام بتبديل ملابسه حاملا سكين من نوع كروندري، ثم رجع برفقة السائق الذي قام بإحضاره في المرة الأولى إلى حي الريم متجها إلى منزل زوجته الضحية من أجل الحديث مجددا مع زوجته، ليفاجئها بالاعتداء عليها وقام بضربها بسلاح أبيض على مستوى العنق أين لاذا بالفرار مباشرة. وبحسب تصريحات إخوة الضحية وبالتحديد شقيقة الضحية الأقل منها سنا والتي صرحت في أقوالها أنه بمجرد دخول زوج شقيقتها إلى المنزل وبالتحديد في قاعة الاستقبال قمنا بالتسليم عليه أنا وشقيقي الآخر ثم أمرنا بالخروج من الغرفة للجلوس مع زوجته على انفراد ومحادثتها، وبمجرد سماع أخت الضحية الرضيع يبكي قامت بالذهاب إليه، إذ في الوقت ذاته سمعت صراخ الضحية أين انتقلت إليها مباشرة لترى أختها مذبوحة ومرمية في الأرض، ومن ثم لاذا المجرم بالفرار مباشرة، وفي الوقت ذاته عادت الوالدة بعد أن قامت بإحضار ابنتها الصغرى من المدرسة متفاجئة من إخبارها من أحد الجيران بأن زوج ابنتها قام بالاعتداء عليها بالسكين لتصل وتجد ابنتها في وسط بركة من الدماء. وفي تصريحات أخو الضحية الأصغر فقد أكد أن زوج الضحية وقت الاعتداء عليها كان في حالة سكر. وعلى إثر ذلك قام المجرم بتسليم نفسه إلى مصالح الشرطة، ليحول مع الإجراءات القانونية إلى محكمة الجنايات وإدانته بجريمة القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد، والحكم عليه بالسجن المؤبد.

الحالة رقم04: جناية القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد.

بتاريخ 2010/06/20م، اهتزت مدينة برحال غرب ولاية عنابة على وقع جريمة بشعة نكراء أقدم فيها رجل من العقد الثالث من العمر على قتل زوجته في الشارع أمام أبنائها والملأ وذلك بعد أن تلقت عدة طعنات أودى بوافتها مباشرة. وتعد هذه الجريمة الثانية في أقل من أسبوع بعنابة بعد تلك التي راح ضحيتها طفل مراهق يبلغ من العمر17 سنة وذلك إثر طعنات خنجر وجهها له شاب في الثلاثين من العمر بحي واد الذهب بوسط مدينة

عنابة. وتعود تفاصيل هذه الواقعة الأليمة بالتحديد في حدود الساعة العاشرة صباحا، أين كان المجرم برفقة الضحية وأبنائها وأخت الضحية بمقر أمن دائرة برحال للتحقيق معهما في قضية الخلافات التي نشبت بينهم بحكم أن الضحية قامت بتقديم شكوى ضد زوجته نتيجة لما تتعرض له من عنف وبشكل مستمر من قبل زوجها نتيجة خلافات بينهما. وبعد الانتهاء من التحقيقات توجهت الضحية رفقة أختها وأبنائها الثلاث الذي تراوحت أعمارهم ما بين 03 و06 سنوات باتجاه شارع أول نوفمبر وبالتحديد بمحاذاة عمارة بوشارب، أين لحقها زوجها ودارت بينهما مناوشات ومشادات، ثم توجه مباشرة نحو عامل بأحد المطاعم الخاصة بالشواء والذي كان من قرب مسرح الجريمة، ونزع من يده السكين الذي أشهره في وجه أم أبنائه ليوجه لها الطعنة الأولى التي أردتها أرضا قبل أن يواصل سلسلة طعناته التي بلغت 17 طعنة أمام أعين المارة وكذا الزبائن المتواجدين بالمطعم. وبعدها سارع الحاضرون من عمال المطعم وغيرهم وعملوا على تهدئته غير أنه أراد مواجهتهم أين انهالوا عليه بالضرب نظرا لهول المشهد المروع الذي شاهدوه وأوقفوه لحد وصول مصالح الأمن، وتم القبض عليه في حين حولت جثة الضحية إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى الجامعي- إبن رشد-. وإضافة على ذلك وحسب تصريحات والد الضحية الذي أكد على أن المجرم وخلال الأسابيع الفارطة كان على خلاف عائلي مع زوجته ما اضطروا إلى رفع قضية طلاق، وذلك نتيجة لتلك الشكوك حول خيانة زوجته الضحية، والذي أنفى والد الضحية صحة ذلك.

2.8- مناقشة الحالات:

مناقشة الحالة01: إذا تعمقنا في سطور هذه الحالة وحيثيات الجريمة لوجدنا أن الوضع الأسري المضطرب التي تعيشه الفتاة هو من كان سببا وعاملا مباشرا في ارتكابها لجريمة القتل العمدي، هذا فضلا عن العنف الموجه ضد والدتها والذي كان له الأثر أيضا في ارتكاب الجريمة. فالفتاة معروفة بسلوكها الحسن وأخلاقها المهذبة والتفوق في دراستها. إلا أن الجو الأسري المضطرب والمشحون بالصراعات والمشاجرات وكثرة الخلافات المستمرة بين أبوي الطفلة ما انعكس بالسلب على سلوكياتها وعلى حالتها النفسية. وذلك نتيجة الشكوك التي كانت تراود والد الطفلة المجرمة اتجاه زوجته وفي كونها قد تكون مع علاقة بشخص أخر هذا ما زاد من شدة الخلافات فيما بينهما. فالعنف الموجود داخل الأسرة والتي تتعرض إليه والدتها وبشكل مستمر وبأنواع مختلفة: إهانة، سب، شتم، ضرب، بمختلف الوسائل: حرق بالدخان، ضرب بواسطة سلك كهربائي...وغير ذلك، من شأنه أن يزرع بداخل هذه الفتاة شعور بالحقد والكراهية والغضب والبغض اتجاه والدها نتيجة لمعاملته السيئة والمستمرة مع والدتها وكذا زيادة شدة عدوانيها، التي ومن المفروض وفي مثل هذه المرحلة العمرية أن تعيش في جو أسري جيد متماسك. وبالفعل هذا ما كان دافعا مباشرة إلى قتل الفتاة والدها دفاعا عن والدتها.

مناقشة الحالة02: يتضح من خلال هذه الحالة مدى الأثر الكبير الذي يخلفه المحـــيط الأسري والجـــو الأسري المضطرب وتأثيره على أفراد العائلة. فهذه الأسرة تعيش في حالة من الخلل الوظيفي نتيجة للخلافات المستمرة بين الزوجين وتوتر العلاقة الزوجية فيما بينهما، فضلا عن ذلك تخلي الوالد عن القيام بأدواره الأساسية كتوفير العناية والرعاية المادية والمعنوية للأفرادها، هذا ما أدى إلى انهيار كيان هذه العائلة. كذلك العنف الأسري الممارس على الزوجة وابنتها مما خلف آثار سلبية على زوجته -الضحية- وإصرارها على الخلع. فمن خلال اطلاعنا على سيرة وسلوك المجرم، لاحظنا بأنه شخص معروف بمخالطته لرفاق السوء فضلا عن كونه مسبوقا

قضائيا أين دخل للسجن مرتين. فجميع هذه الظروف التي كانت تعيشها الزوجة وأولادها من تفكك أسري، إهمال أسري، غياب الزوج بحكم دخوله للسجن، عنف أسري، وكذا كثرة الصراعات والمشاجرات بين الطرفين، أدى بهما إلى ضرورة خلع زوجها للانفصال عنه نهائيا. وهذا ما كان السبب المباشر في وقوع الجريمة واعتداء المجرم على زوجته الضحية وقتلها، أين كان رافضا رفضا تاما فكرة خلعها له، وكذا عدم الرجوع إلى بيت الزوجية بعد أن ألحى عليها بالرجوع مرارا وتكرارا، والذي زاد من غضب المجرم وعصبيته والاعتداء عليها وقتلها واعترافه بكل وقائع الجريمة.

مناقشة الحالة03: يتضح من خلال هذه الحالة مدى أثر التوتر الأسري واضطرابه وتأثيره على استقرار العلاقة بين الزوجين، إذ تمثل هذه الحالة نموذج حي لذلك. إذ أن كثرة الخلافات والصراعات بين الزوجين المتكررة والمناوشات المستمرة بينهم ما أدى إلى خروج الضحية من منزل زوجها لتستقر في بيت أهلها وعدم الرجوع إليه نهائيا. فهذه الخلافات ما بين الزوجين ما هي إلا نتيجة لضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه العائلة، ما تسبب في تخلخل العلاقات الزوجية وتفاقم الخلافات العائلية، وكذا ضعف التناسق الأسري والتواصل الأسري، فضلا عن بعض الظروف التي قد تكون سببا في توتر هذه العلاقة الزوجية، كالعنف التي تتعرض إليه الضحية والذي يعد عاملا في زيادة حدة التوتر في العلاقة الزوجية بين المجرم والضحية لدرجة النفور من هذه العلاقة وعدم الرغبة في استمرارها، وهذا ما دفع بها إلى مغادرة بيت الزوجية. ضف على ذلك فانصياع المجرم واختلاطه برفاق السوء هذا ما أكسبه بعض السلوكيات اللاأخلاقية كتناول الخمر، ومثل هذا الوضع الذي يمكن أن نقول عنه وضع مزري ليس من الناحية المادية بل الأكثر من ذلك من ناحية الاستقرار الأسري والذي لا يوجد أي مؤشر يدل على وجود هذا النوع من الاستقرار في هذه الحالة. فالخلافات الزوجية نتيجة للعنف الأسري، فضلا عن تناول الخمر.... وغيرها من السلوكيات الصادرة عن المجرم، عوامل من شأنها أن تدفع بالضحية إلى مغادرة بيت الزوجية دون تفكير مسبق في ذلك وعدم الرجوع إليه. ولكن هذا ما لم يتقبله المجرم بالرغم من كل محاولته في إرجاعها لكن دون جدوى، أين قرر القضاء على حياتها وعلى مستقبله وذلك بقتل زوجته والتخلص منها نهائيا.

مناقشة الحالة04:على غرار عرضنا للحالات السابقة وقراءة حيثيات الجريمة أصبحنا نلاحظ أنه وفي الآونة الأخيرة أن البعض من جرائم القتل العمدي التي ترتكب وبالأخص بين الزوجين يعود سببها إلى الخلافات الزوجية القائمة بينهما ضنا أنها الحل الوحيد لفض تلك النزاعات، دون أن يعوا وبالأخص مرتكبيها الآثار التي يخلفها على أبنائهم وعلى باقي أفراد الأسرتين. كما هو الحال بالنسبة للحالة التي بين أيدينا أين أقدم فيها المجرم على قتل زوجته أمام أعين أبنائه دون أن يأخذ في الاعتبار مصير هؤلاء الثلاث خاصة وأنهم في مرحلة عمرية صغيرة لا تسمح لهم بأن يعيشوا في مثل هذه الظروف الأسرية المضطربة، بل وبالعكس من ذلك في جو أسري مستقر خالي من أية مشاكل أو صراعات لأن ذلك يؤثر في تكوين شخصيتهم وفي سلوكياتهم. فحدة الخلافات وتأزمها بين الطرفين ما أدت بها إلى رفع قضية طلاق وذلك نتيجة سوء معاملة الزوج لزوجته من تعنيف وبشكل مستمر، فضلا عن شكوكه وظنونه في كون أن زوجته تخونه مع رجل آخر إذ مثل هذه الأمور هي بمثابة المساس بشرف العائلة وهذا مالا يتقبله أي رجل، وهو الحال بالنسبة لزوج الضحية الذي أقدم على قتل زوجته

نتيجة تفاقم حدة الخلافات بسبب تلك الشكوك التي كانت تراوده حول خيانة زوجته، والذي أنفاه والد الضحية وأنه لا يوجد صحة في ذلك.

9- الدراسة التحليلية للحالات:

الحالة رقم01: من خلال معطيات الحالة التي بين أيدينا نلاحظ مدى التأثير السلبي الذي خلفه الجو الأسري المضطرب لهذه العائلة على شخصية الفتاة. فبغض النظر عن الظروف المعيشية التي تعيشها من حيث المسكن وكذا المستوى المعيشي المتوسط إلا أن ذلك لم يكن له تأثير بقدر ما كان للجو الأسري المضطرب والذي تعيشه تأثير أكبر على سلوكها. فما تتعرض له والدتها من عنف ممارس في حقها من قبل زوجها وبشكل مستمر أثر على نفسية وسلوك تلك الفتاة خاصة في هذه المرحلة وهي مرحلة الطفولة والتي تعد من أهم المراحل التي يتلقى فيها الطفل التنشئة الجيدة والتي من المفروض أن يترعرع في جو أسري جيد مستقر خالي من أي خلافات أو صراعات خاصة بين الزوجين وذلك لسهولة تأثر الطفل بمشاكل العائلة، وأن عكس ذلك ينتج عن سلوكيات غير مقبولة وهذا ما لاحظناه في سلوك هذه الفتاة. فنتيجة الظروف المتوسطة للعائلة كما أشرنا سابقا وعدم مبالاة الوالد بمصاريف البيت ولا التكفـــل بالأسرة، اضطرت والدة الفتاة إلى العمل كعاملة نظافة في أحد المنازل حتى تستطيع توفير المصروف لتحقيق متطلبات أبنائها، وهذا ما كان السبب الرئيسي في الخلاف والصراع المستمر بين والدي الفتاة، من منطلق أن والدتها كانت تعود في ساعات متأخرة من الليل نتيجة عملها وهذا مالم يتقبله الوالد أين أصبح يشك في تصرفاتها وسلوكها وفي أنها قد تكون في علاقة مع شخص آخر، وهذا ما جعله يمنعها من الخروج مرة أخرى. فهذه الشكوك التي كانت تراوده وعودة الزوجة في ساعات متأخرة كانت من العوامل التي زادت في حدة الصراع وفي قلة الترابط الأسري لهذه العائلة وكذا اضطراب العلاقة أكثر ما بين الزوجين وفي كثرة الخلافات والمناوشات في كل مرة، والتي تعد هذه الخلافات الزوجية من بين المشكلات الأسرية التي لها أثر سلبي على سلوك الطفل وعلى تنشئته تنشئة غير سوية، إذ يصبح هؤلاء يعيشون حالة من القلق وعدم الإحساس بالأمن والأمان وهو الحال بالنسبة لهذه الفتاة وبقية أخواتها. فضلا عن تلك الخلافات الزوجية أيضا العنف والذي كان يمارس ضد الزوجة من عنف لفظي كالإهانة والسب والشتم، وكذا عنف جسدي كمحاولته في أحد المرات إطفاء سيجارة على وجهها لولا تدخل أبنائها، وكذا الاعتداء عليها وضربها بواسطة سلك كهربائي. فمن كثرة العنف الممارس والتي كانت تراه الفتاة من قبل والدها ضد والدتها زرع في نفسها الفزع والخوف في أن يكرر ذلك والقيام بتعنيفها مثل ما يقوم في كل مرة، فاضطرت إلى الادعاء والكذب بأن والدتها مريضة غير أنه وفي الواقع قامت بزيارة الطبيب للإحضار شهادة طبية تؤكد به العنف الذي مورس ضدها، وبالرغم من ادعاء الفتاة وكذبها لحماية والدتها من اعتداء والدها عليها إلا أنه قام بالتهجم عليها أين أسقطها أرضا مستخدما العنف ضدها محاولة الفتاة وإخوتها صد ذلك الاعتداء والدفاع عن والدتهم لكن دون جدوى. فمثل هذه الحالة ما تجعل الأطفال في حالة فزع ورعب وخوف غير مدركين لما يجري من حولهم وغير واعيين للأى تصرف قد يقترفونه وهذا ما يؤثر على نفسيتهم في تلك اللحظة كما وسيؤثر على شخصياتهم مستقبلا، وهذا ما حصل بالتحديد مع الفتاة حين قيامها بسحب مسدس والدها بحكم معرفتها بمكان تخبئته، أين قامت بحمله وتهديد والدها في حالة مواصلة الاعتداء على والدتها. فالفتاة في هذه اللحظة لم يكن يهمها شيء سوى إيقاف والدها من الاعتداء بالضرب على والدتها وهذا واضح أثناء تهديدها لوالدها ضنا منها أنه بمجرد تهديده له من الممكن أن يوقف هذا الاعتداء. وفي

تلك اللحظة تقدمت الأم من ابنتها ونزعت من يدها السلاح حتى لا تقوم الفتاة بفعل لا تدركه، ولكن في نفس اللحظة أعاد الوالد ضربها وأسقطها أرضا محاولا طعنها بالسكين، لتحمل الفتاة المسدس مرة أخرى وفي تلك اللحظة التي كان يحاول فيها الوالد نزع المسدس من يد ابنته تمكنت من إطلاق النار عليه، والفتاة أكدت على أنها كانت مجبرة على إطلاق النار للأن والدها كان واضعا السكين على رقبة والدتها وكان يهددها بالذبح، فمن شدة خوفها في أن يقدم والدها على قتل والدتها لم تكن تعي أن الفعل الذي ستقوم به هو أيضا قد يؤدي بوفاة والدها إذا كان الذي يخالج تفكيرها في تلك اللحظة والآونة هو فقط تخليص والدتها من قبضة أبيها يعني أن سلوك الفتاة في قتل والدها كان في نظرها هو السبيل الوحيد في تلك اللحظة لفض النزاع بين والديها دون أن تدرك أو تعي عواقب ذلك الفعل. وبهذا يظهر لنا جليا **مدى دور الخلافات الزوجية** في وقوع الجريمة والتي لا تقتصر على الزوجين فقط وإنما على الأبناء بحكم أنهم فرد لا يتجزأ من هذه الخلية الأسرية، وأن توافق العلاقة الزوجية وعدم ذلك من شأنها أن تنعكس على حياة الأبناء وتأثر في شخصياهم وفي إقدامهم على ارتكاب السلوك الإجرامي، كما هو الحال بالنسبة لهذه الفتاة.

الحالة رقم02: نلاحظ في هذه الحـالة نوع الجو الأسري التــي كانت تعيش فيه الضحيـة مع الزوج، والذي تميز بانعدام الترابط والتوافق الأسري وكثرة المشاجرات والخلافات بين الطرفين وبشكل مستمر فضلا عن الإهمال الأسري من قبل الزوج وكذا العنف الذي يمارسه في حق زوجته، فجميع هذه المشاكل الأسرية ما أثرت على علاقتهما، ولعل جميعها كانت دافعا في أن تقوم الضحية بخلع زوجها، كما يعد خلع الضحية لزوجها السبب أو العامل المباشر في قتلها على يدي زوجها. فالمجرم وما يتميز به من سيرة غير حسنة نتيجة مخالطته لرفاق السوء ما جعله يقتدي لبعض سلوكيات تلك الجماعة والقيام ببعض السلوكيات الإنحرافية والإجرامية ما جعله شخص مسبوقا قضائيا في جرائم مختلفة، إذ وبدخوله للسجن هذا ما جعله غائبا عن أسرته متخليا عن مسؤولياته اتجاه زوجته وأبنائه ما انعكس بذلك في عدم توفير الرعاية المادية والمعنوية للأبنائه ولزوجته. فمثل هذا النوع من الإهمال الأسري من قبل الزوج ما أثر على الوسط الأسري التي تعيشه الضحية برفقة أبنائها من تحمل مسؤولية رعاية الأبناء لمفردها والقيام بدور الأب والأم في ظل غياب الزوج. فكثرة الضغوطات والظروف التي كانت تعيشها الضحية مع زوجها وعدم الاستقرار العائلي، والجو المضطرب، فضلا عن سوء معاملة الزوج لها من عنف، وفي بعض الأحيان غياب الزوج عن المنزل وكذا الغياب عن القيام بأدواره كجزء من هذا النسق الأسري، فضلا عن كونه شخص مجرم، فكل ذلك كان له تأثير على الزوجة وفي علاقتها مع زوجها، ما أدى إلى توتر العلاقة بينهما وكثرة المشاجرات والخلافات الزوجية فيما بينهما، هذا ما أدى بالضحية إلى اتخاذ قرار الانفصال نهائيا عن زوجها وخلعه نتيجة تراكم تلك الضغوطات وكثرة المشاكل الأسرية فيما بينهما وكسبيل لفض تلك الخلافات ووضع حد لهذه العلاقة، لكن هذا مالم يتقبله الزوج نهائيا أين حاول مرارا وتكرار في إقناع زوجته بالرجوع إلى بيت الزوجية والصلح، أين كان في كل مرة يتلقى الرفض من قبل زوجته وفي عدم الرجوع إليه، وهذا ما زاد ذلك من غضب المجرم الذي كان في كل مرة يقوم بتهديدها بالقتل، وهذا بالفعل ما قام بتنفيذه في أخر لقاء بينهما. وبالتالي يظهر هنا **مدى دور الخلافات الزوجية** بين الطرفين في وقوع مثل هذا النوع من الجرائم التي تعرف أيضا بجرائم قتل الأزواج أو جرائم القتل في الوسط العائلي، أين كانت كثرة المشاكل والضغوطات والصراعات والمناوشات بين الطرفين مشتده، فضلا عن الإهمال العائلي من قبل الزوج والعنف الممارس ضد

الزوجة، اذ لم يعد هناك توافق ولا تواصل ولا ترابط أسري بين الطرفين هذا ما انعكس على وجود خلل في هذا النسق الأسري ما أدى إلى انهياره وانفصال الطرفين، والذي كان هذا الأخير من العوامل أيضا المساعدة في وقوع الجريمة.

الحالة 03: نلاحظ أن هذه الحالة متشابهة مع ما تم عرضه في الحالة السابقة، فالجو الأسري التي كانت تعيش فيه الضحية مع الزوج، والذي تميز بالاضطراب وكثرة المشاجرات والخلافات فيما بينهما وبشكل مستمر أثر على علاقتهما ما أدى بخروج الضحية من بيت زوجها وعدم الرجوع إليه، أين كان هذا الأخير السبب المباشر في تعرضها كضحية قتل من طرف زوجها. فالمجرم وما يتميز به من سلوك غير حسن من تناول الخمر، واستعمال العنف ضد زوجته هذا ما أثر على نفسية الضحية بطبيعة الحال وانعكس في زيادة حدة التوتر في العلاقة الزوجية مع زوجها ما أدى إلى نشوب الخلافات والصراعات فيما بينهما، والذي من شأنه أن انعكس على تصدع هذا المحيط الأسري ومن ثمة انعدام التواصل بين الطرفين أين يكون الانفصال هو السبيل في فض تلك النزاعات والخلافات الزوجية بين الطرفين، وهذا ما كان الدافع في خروج الضحية من بيت زوجها والرجوع إلى بيت أهلها. ولكن هذا الأمر لم يتقبله زوج الضحية أين حاول مرارا إقناعها مع والدته بالرجوع لكن دون جدوى، وهذا ما زاد في حقد وغضب المجرم، أين قام بإيصال والدته والرجوع إلى بيت أهل زوجته وهو في حالة سكر أين انفرد مع زوجته وفي ذلك الحديث المتبادل بينهما قام بالاعتداء عليها وقتلها. وبالتالي يظهر في هذه الحالة أيضا مدى **دور الخلافات الزوجية** على الطرفين وفي إصرار الضحية في عدم الرجوع إلى بيت زوجها، أين كانت المشاكل والضغوطات والصراعات والمناوشات بين الطرفين هي السبب في رفض الضحية الرجوع إلى بيت الزوجية، فضلا عن سلوكياته السيئة وتناوله للخمر دون أن ننسى العنف التي تتعرض له الضحية من طرف زوجها، فجل هذه المشاكل الأسرية من شأنها أن تعيق من استمرارية العلاقة الزوجية بينهما إذ لم يعد هناك توافق ولا تواصل بين الطرفين هذا ما انعكس على وجود خلل في هذا النسق الأسري ما أدى إلى عدم رجوع الضحية إلى زوجها، وهذا ما كان السبب في أن يقوم المجرم بقتل زوجته.

الحالة 04: من خلال تحليلنا لمعطيات هذه الحالة تبين لنا مدى الجو الأسري المضطرب التي تعيشه هذه العائلة وبالتحديد في توتر العلاقة بين الزوجين وذلك نتيجة تفاقم المشاكل الأسرية القائمة بينهما من خلافات وشجار مستمرة وذلك بسبب بعض الشكوك والظنون التي كانت تراود زوج الضحية وفي خيانة زوجته له. هذا الأمر الذي لم يتقبله المجرم مما جعله شخص مختلف كليا من حيث معاملته مع زوجته عن الشخص الذي تعرفت عليه سابقا بالرغم من سلوكه الحسن وأخلاقه الحميدة، وبالأخص في مجتمعنا الجزائري الذي لا يتقبل فيه الرجل مثل هذه الأمور كونها تمس من رجولته ومن شرفه وشرف العائلة. فمثل هذه الحالة التي يعيشها المجرم من شك وريبة مستمرة حول خيانة زوجته له ما عكر حياته ودمر كيان أسرته نتيجة ظنون لا محل لها من الصحة فأفقده صوابه ما زاد من حدة الخلافات والمشاجرات المستمرة بينهما ما انعكس بطبيعة الحال إلى وجود صراع بين الزوجين هذا ما أثر على عدم استقرار الحياة الزوجية بينهما وعدم استمراريتها لدرجة أن يصل الطرفين إلى حالة من النفور من بعضهما البعض وعدم وجود تكيف وترابط وتوافق في العلاقة الزوجية، فضلا عن سوء معاملته لها من تعنيف جسدي. فجل هذه المشاكل الأسرية ما دفعت بالزوجة إلى ضرورة رفع دعوة للانفصال عنه كحل وحيد لفض هذه النزاعات والشكوك من قبله، وذلك بعد أن قامت برفع شكوى في حقه نتيجة لما تتعرض إليه من عنف على غرار

المشاكل الأخرى، ولكن هذا ما لم يتقبله المجرم والذي زاد من ضغينته اتجاه زوجته أين كان التفكير في قتلها هو الحل الأنسب لغسل العار الذي خلفته في ظنه أنه قد دافع عن شرفه. فمثل هذا النوع من الجرائم التي تقع في الوسط العائلي وبالضبط قتل الأزواج لزوجاتهن غالبيتها تكون مرتبطة بالخلافات الزوجية والمرتبطة بعوامل أخرى كما هو الحال في هذه الحالة أين كان الشك مسيطر على عقل وتفكير زوج الضحية والذي أودى بالقضاء على حياة زوجته بطريقة بشعة دون التفكير في عواقب ذلك وأمام أعين وناظري أبنائها، تلك الصورة التي زرعت في أذهانهم في مثل هذا العمر من شأنها أن تؤثر فيما بعد على سلوكهم وعلى شخصيتهم، إذ لم يقتصر الإيذاء هنا على الضحية فقط بل تجاوز بذلك إيذاء الأبناء أيضا والذين يعتبرون من ضحايا هذه الجريمة الذي أوصفها المجرم بأنها جريمة شرف. وبالتالي يظهر في هذه الحالة مدى **دور الخلافات الزوجية** على عدم استقرار واستمرارية العلاقة بين هذين الزوجين بغض النظر أن الأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الخلافات والتي كانت سببا في ارتكاب جريمة القتل العمدي، دون أن ننسى أن مثل هذه الخلافات بين الزوجين تمثل صراعا نفسيا بالنسبة للأطفال وللأهل مخلفا التوتر النفسي الذي يؤدي بدوره إلى السلوك العدواني والسلوك المعادي للمجتمع وبعـــض التصرفات الانحرافية أيضا.

10- مناقشة نتائج الحالات في ضوء الفرضية الرئيسية:

وفيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الخاصة بالدراسة الحالية، فمن خلال تحليلنا لمحتوى كل من الحالة رقم:**(01،02،03،04)** والمتعلق بالخلافات الزوجية كعامل مؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي، نلاحظ أن هذا المتغير يختلف دوره كعامل في وقوع الجريمة من مجرم للآخر وذلك نتيجة الظروف المحيطة بهؤلاء والتي ساهمت في زيادة وتيرة الخلافات الزوجية ما أدى إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي، وهذا ما سنوضحه على النحو التالي وفقا لحالات الدراسة الحالية:

- **الحالة رقم 01:** بالنسبة لهذه الحالة نلاحظ أنه ونتيجة لشدة الخلافات الزوجية القائمة بين والدي الفتاة القاتلة هذا ما أثر على سلوكها وخاصة وهي في ظل مرحلة عمرية صغيرة وحساسة وأن مثل هذا النوع من المشاكل الأسرية من شأنها أن تؤثر على سلوك وشخصية الطفل، أين كان قتل الفتاة لوالدها هو بمثابة طريقة وحيدة لفض ذلك النزاع والخلاف القائم في تلك اللحظة بين والديها دون أن تدرك لنوع السلوك الذي ارتكبته.

- **الحالة رقم 02،03:** يعد مؤشر الخلافات الزوجية بالنسبة لهاتين الحالتين بمثابة العامل المساعد في ارتكاب جريمة القتل العمدي بغض النظر عن العامل الأساسي وهو رفض الضحيتين الرجوع لبيت الزوجية، وذلك بسبب الوضع الأسري المفكك والتي كانت تعيشانه مع الزوج والذي زاد من شدة تلك الخلافات بين الطرفين والتي انتهت في الأخير بجريمة قتل عمدي.

- **الحالة رقم 04:** في هذه الحالة نلاحظ كذلك مدى دور هذا المؤشر واعتباره كعامل مؤدي إلى وقوع جريمة القتل العمدي ضد الضحية والذي يعتبر كعامل مساعد في وقوع الجريمة، فنتيجة شكوك القاتل بخيانة زوجته له ما أدى إلى تفاقم الخلافات الزوجية بين الطرفين والتي وصلت إلى درجة تعنيف الزوجة، والتي انتهت في الأخير بجريمة قتل عمدي في حقها.

وبالتالي ومن خلال توضيحنا لهذا المتغير والمتمثل في الخلافات الزوجية وكيف كان مساهما في ارتكاب جريمة القتل العمدي حسب الحالات:**(01،02،03،04)**، نكون بذلك قد أجبنا على الإشكال المطروح في دراستنا وكذا إثبات صحة الفرضية الرئيسية، وأنه بالفعل أن للخلافات الزوجية دور في وقوع جرائم القتل العمدي داخل الوسط العائلي. وعلى غرار ذاك أيضا تم اثبات صحة الفرضيات الجزئية الثلاث وذلك وفقا لما جاءت به الحالات. فبالنسبة:

- الفرضية رقم(01) القائلة "**يعد سوء المعاملة الزوجية سببا في تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي**". فلقد أثبتتها الحالة رقم:**(01،02،03،04)**.
- الفرضية رقم(02) القائلة "**يعد الإنحلال الأخلاقي للزوج سببا في تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي**. فلقد أثبتتها الحالة رقم:**(02،03)**.
- الفرضية رقم(03) القائلة" **تعد شكوك الزوج بخيانة زوجته من أسباب تفاقم الخلافات الزوجية التي انتهت بارتكاب جريمة القتل العمدي**".فلقد أثبتتها الحالة رقم:**(01،04)**.

11- مناقشة نتائج الحالات في ضوء المقاربات النظرية: من خلال القيام بتحليلنا للحالات الأربع، نلاحظ أن هذه الحالات جميعا قد ارتكبت جريمة القتل العمدي في إطار الوسط العائلي، والتي تنوعت ما بين: **قتل الأصول** كما هو الحال بالنسبة للحالة رقم**(01)**، **وقتل الأزواج لزوجاتهن** كما هو الحال في الحالات رقم**(02،03،04)**، أين كان هذا المتغير-**الخلافات الزوجية**- في هذه الحالات مبرزا معالمه وكان عاملا مباشرا في ارتكاب هذه الجريمة.

فالعلاقة بين الجنسين ماهي إلا التكامل والتوافق، ولكن هذا التوافق قد يفقد معناه بسبب سلوك غـــــير سوي للأحد الطرفين، وعندما تصل الأمور إلى حدود إزهاق الطرف الآخر فلابد من التسليم بأننا أمام معضلة كبيرة ومعادلة صعبة في السلوك البشري. وتعد الخلافات الزوجية من إحدى العوامل التي تدفع أحد الطرفين إلى التفكير والإقدام على قتل الطرف الآخر، وبالنسبة للحالات السابقة الذكر فهذا المؤشر كان له الدور المباشر في ارتكاب جريمة القتل العمدي. ضف على ذلك فطبيعة الحياة الزوجية واختلاف الأدوار فيها وتصارعها أحيانا، وطبيعة التفاعل بين الزوجين من جهة، وبينهما وبين أفراد الأسرة المتبقية من جهة ثانية وبين الأبناء من جهة ثالثة يجعل من الخلافات والنزاعات أمرا مألوفا ومتوقعا فيها. والأسرة كنظام اجتماعي لا تميل بطبيعتها نحو حالة من الثبات والاستقرار، وتعد الخلافات الزوجية مصدرا للإحداث التغير الاجتماعي إذ تتفاوت الاختلافات والنزاعات في حدتها من أسرة للأخرى، وبالنسبة للحالات السابقة فنجد الخلافات الزوجية قد بلغت ذروتها. وإذا تمعنا في الحالتين رقم **(02،03)** لا لاحظنا أن كلاهما يتشابهان في جزئياتهما من حيث أسباب وعوامل وقوع جريمة القتل العمدي، تلك الجريمة التي أقدم فيها الزوج على قتل زوجته نتيجة رفضها الرجوع إلى بيت الزوجية، وذلك نظرا لتوتر العلاقة بينهما وتفاقم حدة الخلافات الزوجية، فالضحيتين هنا كان يعيشان في مشاكل أسرية من:

- سوء المعاملة الزوجية، وذلك من خلال العنف الجسدي واللفظي التي كانتا تتعرضان له الضحيتين من قبل

أزواجهن، وهذا ما يؤكد لنا على قلة الوعي والتثقيف الأسري وعدم حسن التعامل وغياب الحوار بين الطرفين، ما يؤدي دائما إلى نشوب صراع وخلافات بينهما.

- التحلل الخلقي للزوج بالنسبة للحالة رقم(**03**) واكتسابه بعض السلوكيات اللاأخلاقية كشرب الخمر والذي يعد من بين العوامل التي تؤدي إلى توتر العلاقة بين الزوجين وإلى تفاقم المشاكل بينهما فينشاعن ذلك خلافات زوجية. وكذا انحراف وإجرام سلوك الزوج بالنسبة للحالة رقم(**02**) ودخوله للسجن هذا بطبيعة الحال ما يؤثر على وضعية تلك الأسرة نتيجة غياب الزوج وعدم القيام بأدواره اتجاه عائلته وكجزء من هذا النسق الأسري، ما ينشأ عنه من إهمال أسري وتفكك أسري، وهذا بطبيعة الحال ما يؤثر على العلاقة بين الطرفين فينشأ عنه تصدع بين الزوجين فتكثر المشاكل وتتفاقم الخلافات التي تصل إلى درجة القتل كما هو الحال بالنسبة للحالتين.

- التنشئة الاجتماعية والتي لابد من الوقوف إليها للأنها تعد الأساس في تفسير ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم في الوسط العائلي، كون أن هذه الأخيرة لها دور أساسي في الحفاظ على نسيج الأسرة والقتل هو مرحلة متأخرة من عدم الاحترام بين الزوجين بسبب تنشئة اجتماعية غير صحيحة.

فبالنسبة لهذين الحالتين لاحظنا جليا أنه ومن خلال ما تم ذكره سلفا من: سوء معاملة الزوجة من عنف لفظي وجسدي، التحلل الخلقي والسلوك الإجرامي للزوج، كذلك الإهمال الأسري، التفكك الأسري،...وغير ذلك جميعها اعتبرت من البواعث التي ساهمت في ظهور هذه الخلافات الزوجية، والذي من شأنه أن أدى إلى اتساع الفجوة بين الزوجين واضطراب التواصل بينهما، ما أدى به إلى تفكك كلي بانتهاء العلاقة الزوجية، نتيجة وصولهم لمرحلة عدم توافق بين الزوجين وبالتالي عدم شعور الزوجة حسب دراستنا بالأّخص بالاستقرار والتوتر والقلق المستمر وعدم الإحساس بالأمن والأمان فاضطرت إلى مغادرة بيت الزوجية حتى تتخلص من هذه الخلافات، أين كان لدى البعض اللجوء إلى الطلاق كحل نهائي لتلك الخلافات كما حصل مع الحالة رقم(**02**). ضف على ذلك فتلك الخلافات الزوجية والتي تصل إلى درجة المشاجرات العنيفة والنزاع وتكون مصحوبة بالغضب والتي قد يستخدم فيها الكلام الجارح أو العبارة الجارحة أوقد يستخدم فيها الضرب والتي تصل إلى درجة استخدام أداة ما في المشاجرة، كما هو الحال في الحالة رقم (**03**)، أين دخل المجرم في نقاش حاد مع زوجته بغية الرجوع إلى بيت الزوجية لكن إصرارها على الرفض وعدم الرجوع ما أدى بسحب سلاحه والقيام بالاعتداء على زوجته وقتلها، وكذلك الحال أيضا في الحالة رقم(**02**). فالسلوك الإجرامي المقترف حسب ما جاءت به **نظرية الأنوميا لدوركايم** هنا هو نتيجة الخلل البنائي في المجتمع، أي أن فعل القتل هو رد فعل فردي ناجم عن طبيعة الظروف المحيطة بالمجرم، والذي انعكس على وجود خلل في النسق الأسري ما أدى في النهاية إلى انهياره. وبالتالي فبتشابه المشاكل بين الحالتين والتي كانت سببا في الخلافات الزوجية كانت النتيجة واحدة وهو القتل، والذي لم يتوقف الأمر إلى هذا الحد فقط بل إلى تحطيم حياة العائلة كليا وإلى إنهيار النسق الأسري لهذه العائلتين ككل. ويمكن تفسير الخلافات الزوجية من واقع **النظرية البنائية الوظيفية**، على أساس رؤية الأسرة أو النسق الأسري كنسق من أنساق المجتمع، الذي يتأثر بحجم ونمط التغير الذي يمر به المجتمع والأنساق الاجتماعية الأخرى، فالتغير في أنساق المجتمع الأخرى يؤثر على النسق الأسري مما يحدث المشكلات الأسرية بداخله والتي تؤدي إلى

نشوب الخلافات بين الزوجين، وكثيرة هي تلك المشكلات التي كانت سببا في وقوع بعض الجرائم داخل الوسط العائلي، والحالتين التي بين أيدينا خير دليل على ذلك. وكذلك لا يمكن أن نتغافل عن مدى تأثير هذه الخلافات الزوجية على الأبناء أيضا وعلى شخصياتهم خاصة في المراحل العمرية الأولى، أين لابد ومن الضروري أن يعيش الطفل في جو أسري جيد خالي من أية اضطرابات للأنه له القدر الكبير في بناء ونمو سلوكياته بشكل جيد وعكس ذلك من شأنه أن يحده كما هو الحال بالنسبة للحالة رقم(**01**)، فما تعيشه الطفلة من جو أسري مضطرب مليء بكثرة المشاجرات والخلافات بين الوالدين والمستمرة، فضلا عن العنف الممارس في حق والدتها، هذا ما انعكس بالسلب على سلوك الطفلة والتي تعد هي الأخرى الضحية الثانية لا الجانية بالنسبة للجريمة التي ارتكبتها ضد والدها. وهذا ما يؤكد على أن المشاكل العائلية بما فيها من سوء معاملة الزوج لوالدة الفتاة من عنف جسدي ولفظي والذي يعد من الأسباب المساهمة في تفاقم تلك الخلافات الزوجية فتأثيرها لا يتوقف عند هذين الطرفين فقط وإنما يتعدى إلى ذلك بالتأثير على سلوك الأبناء كما هو الحال بالنسبة للفتاة والذي من شأنه أن ينشأ أطفال كذلك غير متوازيين في شخصياتهم وعدوانيين في تصرفاتهم مع الآخرين ما يؤدي بذلكّ إلى رد فعل سلبي والقيام بأي تصرف، واعتداء الطفلة على والدها وقتله خير دليل على ذلك، وبما أن فعل القتل يمثل أعلى درجات العنف، فإن الجريمة التي ارتكبتها الطفلة ما هو إلا ترجمة عن ذلك السلوك العنيف. وهذا ما أكدته نظرية **الإحباط والعدوان** والتي ترى أن العدوان هو سمة اجتماعية تصاحب الطفل وتنمو معه في مراحل حياته الاجتماعية ومن خلال تفاعلاته فهو مكتسب من المجتمع الاجتماعي وبالنسبة للفتاة في الحالة رقم(**01**) فقد تكون هذا السلوك من خلال المحيط الأسري التي كانت تعيش فيه ومن خلال المعاملة السيئة التي كانت تتلقاها والدتها من الضحية، فتلك المشاكل الأسرية خاصة الخلافات الزوجية والمستمرة ما أثرت على سلوك الفتاة والتي بفضلها كانت على استعداد تام للتعامل بعدوانية وما فعل القتل ترجمة لذلك كما أشرنا سابقا. أما الحالة رقم(**04**) والتي لا تختلف نوعا ما عن الحالتين رقم(**02،03**) من حيث سوء المعاملة الزوجية للضحية من قبل زوجها من عنف جسدي والذي لا يخلو من العنف اللفظي أيضا ولعل السبب في ذلك يعود إلى شكوك وظنون المجرم في خيانة زوجته الضحية، ويعتبر كل من الشك والظن والتي وصلت إلى درجة الغيرة القاتلة دافعا من دوافع القتل، حيث أنه يشكل ضغطا على الطرف الآخر مما يدفعه إلى التفكير بالقتل للتخلص من هذا الضغط النفسي، واللذان يعدان – الشك، الظن– من الأسباب النفسية المؤدية إلى تفاقم الخلافات الزوجية إذ ومثل هذه الأمور من شأنها أن تعرقل العلاقة بين الزوجين وتزيد من اتساع الفجوة بينهما وإلى التصادم المستمر وإلى كثرة الخلافات الزوجية بينهما، وبالتالي انهيار الأسرة كليا، أين كان فعل القتل هنا هو ذريعة للمجرم بحجة الدفاع عن الشرف وما تفاقم تلك الخلافات الزوجية إلا لشكوك وظنون خاطئة كانت تراود فكرة المجرم .وعليه فعدم الوعي الكافي في التعامل بين الزوجين نتيجة حتمية لهذه الخلافات الزوجية التي قد تتفاقم لتصل إلى القتل، فضلا عن ذلك التربية السيئة، وكذا ثقافة المجتمع والظروف المعيشية والأمراض النفسية التي تنتشر وتزداد لتجعل من القتل حلا. كذلك لا ننسى في ذلك النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتي لها دور كبير أيضا في ظهور الخلافات الزوجية بين الطرفين: **كالبطالة، سوء الدخل، بخل الزوج، صعوبة المعيشة، والقهر الذي غالبا ما يوقع على الزوجة**.....وغير ذلك، من شأنه أن تحدث نوعا من الخلافات الزوجية بين الطرفين وتساهم في زيادة حدة هذه الخلافات لتنتهي بالقتل كما هو الحال في البعض من حالات دراستنا الميدانية. وبالتالي فإن القتل للخلافات الزوجية لا يمثل رغم بشاعته

ظاهرة عامة كالظواهر الأخرى، فهي ظاهرة قليلة الحدوث وبالأخص في ولاية عنابة، وتحدث في فئات معينة ولكن بالرغم من ذلك فهي تشير إلى خلل في القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني داخل تلك الفئات، ومهما كان ليس من حق أحد الزوجين شرعا أو إنسانيا أن ينهي حياة الآخر، ومن المعلوم أن الدين الإسلامي جاء بكل ما يخص من العلاقة الزوجية من حلول، فكل ما يقع فيه الزوجان لو تم عرضه على الشرع بكل شفافية، ثم عرضه على أهل الاختصاص النفسي والطبي والتربوي بالإضافة إلى العقلاء من أهل الزوجين فسيكون هناك تدارك لوقوع الجريمة قبل حدوثها، ولكن التصرف بغير ذلك سيحدث العكس. والآيات القرآنية خير دليل على ذلك لقوله تعالى :"**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك للأيات لقوم يتفكرون**" **سورة الروم، الأية29.**

وعليه في الأخير نستنتج أن **الخلافات الزوجية** لها دورا كبيرا في ارتكاب جريمة القتل العمدي، وهذا ما أكدته الحالات قيد الدراسة الميدانية السالفة الذكر، معنى ذلك أن مسألة تجنب الزوجين من وقوع مثل هذا النوع من الجرائم والتي ترتكب داخل الوسط العائلي مقتصر على مدى وجود توافق في علاقتهما الزوجية وعلى الطرفين أن يسلكا خير الوسائل والأساليب لتجنب مثل هذا النوع من المشاكل والخلافات الزوجية، وقول الله تعالى أصدق من كل شيء في سورة النساء: "**وإن إمرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وإحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا**". **سورة النساء، الآية 128.**

12- مناقشة نتائج الحالات في ضوء الدراسات السابقة: لابد من التسليم بأننا أمام معضلة كبيرة ومعادلة صعبة في السلوك البشري، إذ هناك أسباب عديدة متداخلة ومن الصعب حصرها تدفع بأحد الزوجين لقتل الآخر. ومن هذا المنطلق حاول الباحثون في مجالات عدة دراسة هذه المشكلة لمعرفة بالتحديد الأسباب الدافعة إلى وقوع جريمة القتل العمدي بين الزوجين، إذ تبين من نتائج دراساتهم على أن الخلافات الزوجية بين الطرفين(الزوج، الزوجة) تعد من أهم الأسباب القائمة في وقوع جريمة القتل العمدي، وهذا ما أكدته الباحثة المصرية "**حنان سالم، الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسر المصرية، 2004م**"، والتي أكدت في نتائجها على أن نسبة جرائم قتل الأزواج للزوجات قد قدرت بنسبة **21.40%**، إضافة إلى دراسة "**محمد محروس محمد الشناوي، جريمة القتل داخل العائلة- دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة في الصحف المصري-**"، والذي أكد هو الآخر على غرار نتائج الدراسة السابقة بأن أعلى النسب في ارتكاب جرائم القتل في الوسط العائلي هو بين الأزواج وسواء كان الزوج قاتلا بنسبة **33.83%**، أو كانت الزوجة قاتلة وبنسبة **70.59%**. فالظروف المحيطة بالزوجين مهما كان نوعها هي في الغالب التي تؤدي إلى وقوع مثل هذا النوع من الخلافات الزوجية ولكنها تختلف من أسرة إلى أخرى. ولقد تناول الباحثون في ظل دراساتهم لجريمة القتل العمدي مؤشر الخلافات الزوجية ومدى إمكانية أن يكون لهذا المؤشر علاقة مباشرة في وقوع هذه الجريمة، ونجد **دراسة** "**إيمان محمد محمود إبراهيم، سيكولوجية فعل القتل- دراسة نفسية اجتماعية لقتل الأزواج والزوجات-، 1989م**"، التي هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل والعوامل الاجتماعية والنفسية التي تدفع إلى قتل الأزواج والزوجات، أين بينت في نتائج دراستها إلى أن العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل بما فيها القتل العمدي

تتسم بالعدوان والعنف الشديد، كما هو في الحالة رقم(**02،03،04**) أين كان يمارس فيها العنف من قبل المجرمين ضد زوجاتهم. كذلك دراسة "**محمد محروس محمد الشناوي، جريمة القتل داخل العائلة،1988م**"، والذي هدف في دراسته إلى معرفة بعض الجوانب النفسية والاجتماعية لجريمة القتل التي تحدث بين ذوي القرب في مصر، وبين في نتائج دراسته إلى أن الزوج يضطر إلى قتل الزوجة نتيجة المشاجرات والخلافات الزوجية. وليس ببعيد عن ذلك ما جاءت به دراسة "**إيمان شريف محمد، قائد سيكولوجية قتل الأقارب،2000م**" أين أكدت في نتائج دراستها على أن كثرة الخلافات والمشاكل الأسرية من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل بما فيها جرائم القتل العمدي. فجميع هذه الأبحاث والدراسات خير دليل في كون أن للخلافات الزوجية دورا في وقوع هذه الجريمة. بالإضافة إلى ذلك نجد دراسة "**حمود نوار النمر، جريمة القتل في المجتمع السعودي**"، أين بين في نتائج دراسته على أنه من بين الأسباب المؤدية إلى القتل بالنسبة للمتزوجين هي الخلافات الشخصية والخلافات العائلية.

وبالتالي ومن خلال نتائج جميع هذه الدراسات حول هذه الجريمة، نكون بذلك قد أكدنا على مدى الدور الذي تلعبه الخلافات الزوجية في وقوع مثل هذا النوع من الجرائم. وبالنسبة للحالات الخاصة بدراستنا رقم(**02،03،04**)، نلاحظ أن عدم رجوع الضحايا لبيت الزوجية هو نتيجة لتلك الخلافات القائمة مع الزوج، فضلا عن الوضع الأسري الذي كان يعيشن فيه من جو أسري مضطرب وانعدام التواصل بين الطرفين، ومن عنف ممارس في حقهن، دون أن ننسى سلوك المجرم الانحرافي والأخلاقي والإجرامي وغيرها من الظروف الأخرى التي كانت تعيشها كل الحالات والتي ساهمت في توتر العلاقة أكثر بين الطرفين وفي زيادة حدة الخلافات الزوجية التي انتهت بالحالة رقم(**02**) بخلع زوجها وعدم الرجوع إلى بيت الزوجية، أما الحالة رقم(**03**) فقررت الخروج من بيت زوجها وعدم الرجوع إليه مرة أخرى والاستقرار نهائيا لدى أهلها، وبالنسبة للحالة رقم(**04**) والتي قررت رفع دعوة طلاق كحل نهائي لتلك الخلافات، وهذا ما كان سببا مباشرا بالنسبة للمجرمين في أتخاد القتل العمدي كأسلوب للإنهاء وفض تلك الخلافات الزوجية. أما فيما يتعلق بالحالة رقم(**01**) فهي الأخرى كانت ضحية لتلك الخلافات الزوجية القائمة بين والديها. ومن ثمة فجل هذه الدراسات السالفة الذكر تؤكد صحة نتائج هذه الدراسة الحالية وأنه بالفعل تعد الخلافات الزوجية بين الأزواج من العوامل المساهمة في وقوع جرائم القتـــــل العمدي.

13- نتائج عامة: ومن خلال ما قمنا به من تحليل وتفسير الحالات (**04**) ومناقشتها في ضوء الفرضية الرئيسية ووفقا للنظريات والدراسات السابقة توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكرها كالآتي:

*** أن الخلافات الزوجية كان لها دور كبير في وقوع جرائم القتل العمدي داخل الوسط أو المحيط العائلي.**

*** تختلف أسباب الخلافات الزوجية القائمة بين الطرفين باختلاف الحالات الأربع من: التفكك الأسري، العنف الأسري، الإهمال الوالدي، الانحراف الأخلاقي للزوج، سوء المعاملة الزوجية، رفض الزوجة الرجوع لبيت الزوجية، الشك في الخيانة الزوجية.**

14- خاتمة:

وفي الأخير لابد من التسليم في فكرة أنه لابد من النظر لمرتكبي الجريمة على أنهم هم أيضا ضحايا لهذا الفعل الإجرامي، بغض النظر عن العامل الذي دفع بهم الى الإقدام على القتل داخل الوسط العائلي، وسواء كانت الخلافات الزوجية عاملا في ارتكاب الجريمة أو هناك عوامل أخرى، واعادة النظر في كيفية اعادة تأهيل هؤلاء المجرمين وادماجهم مع المجتمع بعد اقترافهم الجرم، وفي كيفية تعاملهم مع ضغوطات الحياة والمشاكل الاجتماعية حتى لا يقدموا على تكرار مثل هذا النوع من الفعل الإجرامي، فضلا عن تلك المشاكل الأسرية التي تعد هي الأخرى المحرض الأساسي للارتكاب أنواع أخرى من السلوكات الإجرامية على غرار القتل العمدي.

الاحالات والمراجع:

- مصطفى فهمي.(1979م). التوافق النفسي والاجتماعي، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عمر عبد الله المبارك الزواهرة.(2009م). أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الجريمة، قسم علم الجريمة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
- المادة(254) من القانون رقم 11-14 المؤرخ في 02-08-2011م(ج ر 44 مؤرخة في 10-08-2011م)، الصادر بموجب الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو 1966م(ج ر15 مؤرخة في 11-06-1966م) معدل ومتمم، المتعلق بقانون العقوبات.
- أحمد هارون وأخرون.(2009م). الجريمة والسلوك الإجرامي، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- حمودة نوار النمر،(2015م)، جريمة القتل في المجتمع السعودي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 07، العدد19.
- الرشيدي، بشير صالح وآخرون.(1997م). سيكولوجية الأسرة والوالدية، ط1، الكويت: مكتبة ذات السلاسل.
- سليمان سليمان.(2001م).أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية: دار الجامعة.
- طالب أحسن.(19998م). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، ط1، الرياض: دار الزهراء.
- عادل الأشول.(1987). سيكولوجية الشخصية، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد الرحمن أبو توتة.(1999م). علم الإجرام، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الله أوهايبية.(2003م). شرح قانون العقوبات الجزائري، جامعة الجزائر.
- عبدالرحمن محمد العيسوي.(2005م). سيكولوجية الجريمة والانحراف، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- عدنان الدوري.(1988م). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، الكويت: ذات السلاسل.
- عوض محمد عوض. (1980م). مبادئ علم الإجرام، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجماعية.
- فوزية عبد الستار.(1995م). مبادئ علم الاجرام والعقاب، ط1، بيروت: دار النهضة العربي.
- محمد عبد الله الوريكات.(2010م). مبادئ علم الاجرام- المدخل إلى دراسة علم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام- ، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- مصطفى محمد محمود.(1998م).الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- المغربي.(2010).إنحراف الصغار، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

ملحق الجداول:

الحالات	الخصائص الديمغرافية		الخصائص الإجتماعية			الخصائص الاقتصادية
	الجنس	السن	المستوى التعليمي	الحالة القضائية	الحالة العائلية	الحالة المهنية
الحالة 01	أنثى	11	ابتدائي	غير مسبوقة قضائيا	عازبة	لا تعمل(متمدرسة)
الحالة 02	ذكر	38	متوسط	مسبوق قضائيا	مطلق	عامل حر
الحالة 03	ذكر	26	متوسط	غير مسبوقة قضائيا	متزوج	عامل حر
الحالة 04	ذكر	32	ثانوي	غير مسبوقة قضائيا	متزوج	موظف في بلدية

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا للملفات المتحصل عليها من مديرية الأمن بولاية عنابة.